

خلال برنامج تدريب الصحفيين الاقتصاديين «الوطني»: ثبات التصنيفات الائتمانية يعكس وضع البنك القوي إقليمياً وعالمياً

افتتاح مؤتمر البيفا الخاص ببرنامج المعايير لتقييم أداء الإنفاق الحكومي الصالح: الحكومة تستهدف رفع كفاءة الأنظمة المالية العامة لتحقيق أعلى عائد



أمير حنا

أكد رئيس إدارة علاقات المستثمرين في بنك الكويت الوطني أمير حنا «أن التصنيفات الائتمانية العالية للبنك تعكس وضعه القوي إقليمياً وعالمياً، وأن ثبات هذه التصنيفات على مر السنوات الماضية يؤكد استمرارية سياسة البنك المحفظة وقوة وضعه المالي، مشيراً إلى أن صدور هذه التصنيفات من جهات محايدة معترف بها دولياً زاد من مصداقيتها».

الوضع الائتماني القوي للقطاع المصرفي يعكس السياسات المحفظة لـ «المركزي»

«الوطني» من أولى المؤسسات الإقليمية التي أنشأت إدارة خاصة بعلاقات المستثمرين



قوانين هيئة أسواق المال زادت من ارتقاء السوق واهتمام المستثمرين به

كما توفر ميزة تنافسية للشركة في سوق صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى أنها تقوم بتحسين فعالية الإدارة التنفيذية في خدمة المستثمرين والارتقاء بالأداء المؤسسي، كما أيضاً تساعد على تطوير سمعة الشركة وتوفير الأمان ضد الأحداث غير المتوقعة، وترفع من كفاءة المؤسسة عن طريق تقليل تكلفة الأموال وإتاحة فرص أوسع في أسواق المال. وتناول حنا المادتين 8 و 7 من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010، لضمان تطبيق الشركة للمطلوبات التنظيمية والرقابية لأسواق المال والتي نصت على أنه: «يجب أن تنشئ الشركة وحدة تنظم شؤون المستثمرين، وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين المحتملين لها، ويجب أن تتمتع وحدة شؤون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة، وعلى نحو يتبع لها توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق، وأن يكون ذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومنها الموقع الإلكتروني للشركة».

وفي الحور الثاني للندوة، بين أهم سبل التفاعل مع أسواق المال تجول عن طريق مساعدة الشركات المدرجة وغير المدرجة لإصدار الأسهم والسندات وضمان تداولها، مضيفاً أنها تقوم بدور مهم وفعال في عملية تسويق هذه الإصدارات عن طريق ربط الشركات المصدرة بالمشتريين المحتملين، بالإضافة إلى العمل على استمرار وجود سيولة تداول لهذه الإصدارات في الأسواق الثانوية. وقال حنا خلال تناوله للمحور الثالث للندوة والخاص بتصنيف



عبد الغفار العوضي



فراس رعد



أنس الصالح

الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية، والتي تعمل على تقييم أداء قطاعات المالية العامة وفقاً للمؤشرات المالية للبيفا ومعرفة مواطن القوة فيها والضعف. كما تم خلال العام الماضي إصدار الدليل الإرشادي الأول ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من التقرير الذاتي الأول للكويت منتصف عام 2017.

من ناحيته، قال مدير مكتب البنك الدولي عبدالغفار العوضي إن الإدارة المالية بالكويت عملت بخطوات ثابتة على تطوير الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية، بهدف تحقيق الشفافية اللازمة للعلاقة المالية بين الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار العوضي إلى أن أهداف وزارة المالية اشتملت على تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد لترشيد الإنفاق العام وتجنب أوجه الهدر المختلفة، إضافة إلى تطوير ودعم نظم الرقابة والمساءلة لتكون أكثر شمولية للحفاظ على المال العام.

السبيل المناسب لتحقيق ذلك على ضوء التجارب الدولية على الصعيدين الاقتصادي والمالي من أجل تحقيق استدامة النمو الاقتصادي والعيش الكريم للجيل الحاضر والإجيال القادمة.

من جانبه، قال وكيل الوزارة المساعد لشؤون المحاسبة العامة عبدالغفار العوضي إن الإدارة المالية بالكويت عملت بخطوات ثابتة على تطوير الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية، بهدف تحقيق الشفافية اللازمة للعلاقة المالية بين الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشار العوضي إلى أن أهداف وزارة المالية اشتملت على تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد لترشيد الإنفاق العام وتجنب أوجه الهدر المختلفة، إضافة إلى تطوير ودعم نظم الرقابة والمساءلة لتكون أكثر شمولية للحفاظ على المال العام.

وأشار إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اعتمده مجلس الوزراء في مارس 2016 تحت مسمى «وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي» يتضمن في محوره عدة أهداف في مجال الإدارة المالية لتقييم الأنظمة المالية القائمة وأثر الإصلاحات على أدائها، مشيراً إلى أن الحكومة تستهدف رفع كفاءة أنظمة المالية العامة بما يحقق أعلى عائد. ولفت إلى أن برنامج التعاون الفني مع البنك الدولي هو

العوضي: نسعي إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد لترشيد الإنفاق العام

«الدولي»: ضرورة ربط برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية كأداة للتقييم



من أعلى العوائد

العائد السنوي للربع الرابع 2016: 2.55%

بالدينار الكويتي

الربع	العائد السنوي
الربع الأول 2016	2.15%
الربع الثاني 2016	2.25%
الربع الثالث 2016	2.35%

العوائد السنوية بالدينار الكويتي

- حد أدنى يبدأ من 1,000 دينار كويتي للوديعة
- خيارات مرنة لمدد الإستثمار تتراوح من شهر إلى سنة
- إمكانية الإلغاء والتمتع بعوائد حساب التوفير
- 2.325% متوسط توزيعات عام 2016 بالدينار الكويتي*
- تطبيق الشروط والأحكام



وديعة

استثمر الآن!

* طبقاً لنسب الإستثمار

بنك الكويت الدولي
www.kib.com.kw | 1 866 866
KUWAIT INTERNATIONAL BANK

بنك يعرض طرق استثمار متنوعة

الائتماني إن التصنيف غير متحيز للجدارة الائتمانية (القدرة على سداد الالتزامات المالية) لأداة الدين أو المصدر استناداً على نماذج تحليلية واقتصادية خاصة بشركة التصنيف، موضحاً التصنيفات الائتمانية هي كمالات وليست بديلاً عن البحث والتحليل الفردي لاتخاذ القرارات الاستثمارية. وأشار إلى أهم مؤسسات ائتمانية عالمية التي تستخدم كمرجعية للمستثمرين حول العالم هي موديز وفيتش راتينغز وستاندر أند بورز، مشيراً إلى أن أهمية التصنيفات الائتمانية واعتماد المستثمرين عليها لأنها تعكس الترتيب النسبي لمخاطر الائتمان، بالإضافة إلى كونها تقدم وجهة نظر بديلة للتحليل المالي الخاص بمستثمري الأسهم.

وأضاف أن التصنيفات الائتمانية تساعد على تعريف المستثمرين بأي تعديلات تخص تصنيف الشركة أو البنك من حيث التغيرات المحتملة لتخفيض أو رفع التصنيف أو تغيير النظرة المستقبلية، كما تسهل عملية المقارنة المتساوية للمؤسسات على اختلافها التشغيلية وتواجدها الجغرافي.

وأوضح أنه عند إصدار التصنيفات الائتمانية ينم النظر في البداية إلى الوضع الاقتصادي والبيئة التشغيلية التي تعمل بها الشركة المراد تصنيفها، ثم يتم تحليل الأوضاع الخاصة بهذه الشركة من إستراتيجية إدارية وهو ما ينتج عنه التقييم المستقل للمؤسسة ثم في النهاية تتم إضافة دعم المجموعة والدعم الحكومي، لافتاً إلى أن الوضع الائتماني القوي للقطاع المصرفي الكويتي يعكس السياسات المحفظة للمركزي بعد الأزمة المالية العالمية.

وأستخدم تصنيف المؤسسات المالية الخاص بستاندر أند بورز لتوضيح طريقة قيام شركات التصنيف الائتماني بمنح التصنيفات الائتمانية، حيث أوضح أن التصنيف يبدأ بما يسمى مخاطر القطاع المصرفي للدولة (BICRA) وتتضمن عنصرين مهمين هما تصنيف المخاطر الاقتصادية ومخاطر القطاع.

الفئة من الأصول قد تصبح خياراً مفضلاً للشركات والمستثمرين على حد سواء». وقال رئيس جمعية الخليج للسندات والصكوك مايكل جريفيرتي: «أصبح أمناء الخزينة في الشركات الخليجية يدرك تماماً الحاجة إلى استعراض خطط بديلة لتمويل رؤوس الأموال، مثل السندات القابلة للتحويل والتي نتوقع لها أن تصبح وثيقة الصلة أكثر بالأسواق الخليجية».

وشهدت دول الخليج حتى الوقت الراهن عدداً محدوداً من إصدارات السندات القابلة للتحويل، لعل أبرزها إصدارات الشركات الرائدة مثل موانئ دبي العالمية وبنك أبوظبي الوطني. وبالمناسبة مع غيرها من الأسواق الأخرى، تضم المنطقة عدداً محدوداً من الشركات المدرجة والأسواق الرأسمالية غير مكتملة النمو لسندات الشركات. ويعتقد بوجود بعض المشاكل في استيعاب السندات القابلة للتحويل والتي تعتبر في غالب الأحيان سندات معقدة، وبالتالي تحصل على تغطية محدودة من البنوك الاستثمارية. وتتمثل الميزة الرئيسية التي توفرها السندات القابلة للتحويل إلى الجهات المصدرة في انخفاض فائدة الكوبون فيها مقارنة بسندات الشركات العادية

رغم انخفاض معدلات الفائدة «فيش»: عودة قوية لإصدار سندات قابلة للتحويل بالخليج

إصدار الجهات الخليجية المزيد من السندات القابلة للتحويل

التصنيف الائتماني العالي للشركات الخليجية يجذب مستثمري الديون العالميين

انخفاض سعر فائدة الكوبون على السندات القابلة للتحويل يجذب الجهات المصدرة

قالت شركة فيش لإدارة الأصول إن الوقت مناسب أمام جهات الإصدار الخليجية للتفكير في طرح السندات القابلة للتحويل أمام المستثمرين العالميين. وتعتبر هذه السندات شائعة لتمويل الشركات في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، إلا أنها نادراً ما استخدمت في دول الخليج، حيث تمتلك الشركات التي تتطلع إلى زيادة رأسمالها العديد من الإيجابيات في طرح السندات القابلة للتحويل أمام المستثمرين. وعلى الرغم من انخفاض معدلات الفائدة في الوقت الحالي وتسببها في تراجع مزايا السندات القابلة للتحويل في أسواق الدول المتقدمة، تتوقع «فيش» أن تشهد عودة قوية للطلب، مدفوعة بارتفاع معدلات الفائدة وتحسن أسواق الأسهم بغض النظر عن تقلبها.

وعن هذا الأمر، علق الرئيس التنفيذي لشركة فيش لإدارة الأصول فيليب جود: «سبق أن شهدنا زيادة كبيرة في اهتمام المستثمرين بالسندات القابلة للتحويل، ونتوقع أن نرى نمواً كبيراً في الطلب عليها خلال العام الحالي، وبالتالي سنشهد نمواً هامشياً على العرض وزيادة في كمية الإصدارات الجديدة، خصوصاً في منطقة الخليج، حيث نعتقد أن هذه